مجلة الدراسات التاريخية والحضارية(مجلة علمية محكمة)
المجلد (٧) العدد (٢١) حزيران ٢٠١٥م – شعبان ١٤٣٦هـ

موقف المغرب من الثورة الجزائرية ١٩٥٤–١٩٦٢ (تهريب السلاح والعتاد أنموذجاً)

م.د.عواد إبراهيم خضر

مقدمة

يعدُّ موضوع التسليح من أهم ركائز الثورات في العالم، وهو عمادها، ولذلك كان موضع اهتمام قادة الثورة الذين أعطوا له أهمية بالغة فضلاً عن الدور الذي أداه الثوار الأوائل في جمع الأسلحة قبل الثورة، إذ كان الاهتمام الأكبر بعد تفجيرها هو الاعتماد على النفس أولاً والحصول على السلاح من يد العدو أثناء المعارك ثانياً.

واجهت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها مشكلة التسليح الذي تسبب نقصه في جعل الانطلاقة متواضعة في معظم ولايات الجزائر، وانطلاقاً من ذلك كان الشغل الشاغل لقادة الثورة هو كيفية الحصول على السلاح حتى لا تقتل الثورة في مهدها.

إنَّ الحاجة الماسة لجيش التحرير الوطني للحصول على السلاح جعل قيادة الثورة تلجأ إلى كل الوسائل واستغلال مختلف الأساليب لتوفير الأسلحة والذخائر، وكل الإمكانات الطبيعية من أجل إيصال السلاح إلى الثوار.

أصبحت مشكلة السلاح من المشاكل الملحة التي عملت جبهة التحرير الجزائرية في الداخل والخارج على إيجاد حلول لها، حتى لا تنتكس الثورة وتتراجع وتتقهقر، ومن أجل ذلك لجأ قادة الثورة إلى الوسائل كافة للحصول على السلاح من الدول الشقيقة والصديقة ومن السوق الدولية للسلاح، وتطلب ذلك أموالاً طائلة لا قبل لرجال الثورة بها، فلجأوا إلى التبرعات من الداخل والخارج، وكثفوا أنشطتهم على الصعد كافة لتأمين ذلك .

كان المغرب من أوائل الدول التي عبرت عن مواقفها تجاه الثورة الجزائرية وهو موقف جمع البعد الشعبي في التعامل العفوي مع هذه الثورة ومرد ذلك مجموعة الاعتبارات التاريخية أولها شعب شقيق، وقرب المسافة بينه وبين الجزائر إلى جانب التاريخ المشترك من لغة ودين، وكذلك العادات والتقاليد التي تجمع الشعبين الشقيقين ولهذا فقد أعلن المغرب تأييده للثورة الجزائرية ونسق تعاونه السياسي مع جبهة التحرير الجزائرية، وسمح باحتضان قواعد خلفية بأراضيه، إذ احتضن جموع اللاجئين الجزائريين، وبهذا فقد شكل المغرب دورا مهماً في دعم الثورة الجزائرية والتأثير على قضاياها ومسايرة تطوراتها، وبالتالي كان ملجأ للثوار ومخزناً للأسلحة التي كانت تصل إلى سواحله وتعبر باتجاه الجزائر.

تضمن البحث مقدمة وتمهيد وخمسة محاور وخاتمة .

جاء التمهيد لإعطاء فكرة بسيطة عن بدايات قيام الثورة الجزائرية وكيفية تطورها وتقسيماتها، أما المحور الأول المعنون **تنظيم عملية التموين بالسلاح** فقد سلط الضوء على

كيفية تنظيم دخول السلاح والعتاد من المغرب إلى الجزائر، وركز المحور الثاني المعنون **وسائل إيصال السلاح إلى داخل الحدود الجزائرية** على الوسائل الكفيلة التي تؤمن دخول السلاح عبر المغرب والمنطقة الغربية إلى داخل الحدود الجزائرية، وجاء المحور الثالث المعنون: **مراكز التموين بالسلاح على أرض المغرب** الذي وضح أهم المراكز التي أنشأت داخل المغرب لإدامة الثورة الجزائرية واستمرارها في الجهاد ضد الفرنسيين، وتضمن المحور الرابع المعنون: **الإجراءات الفرنسية لإيقاف تدفق السلاح** الذي بين أهم الإجراءات الفرنسية لردع وصول السلاح إلى أرض الجزائر، وكيفية السيطرة على السواحل المغربية والحدود المتاخمة بين المغرب والجزائر لإنهاء الثورة. وسلط المحور الخامس المعنون: **موقف الثورة الجزائرية من الإجراءات الفرنسية** الضوء على الحقائق المهمة في استمرار ديمومة الثورة بفضل تكاتف رجالها وهيئاتها في الداخل والخارج لإنجاح المسيرة، ونيل الاستقلال الذي طال انتظاره .

أما الخاتمة فقد جاءت حصيلة استنتاجيه لما توصل إليه الباحث من نتائج مهمة .

التمهيد

أدت سياسة فرنسا القمعية إلى نفاذ صبر رجال الحركة الوطنية الجزائرية فبدأوا في إتباع أسلوب الثورة المسلحة، وعدت حركة انتصار الحريات الديمقراطية خطة للقيام بثورة ولكنها منيت بالفشل بعد اكتشاف أمرها، وشرعت السلطات الفرنسية إلى إغلاق مكاتبها ووضع زعماءها تحت الإقامة الجبرية[١] .

دفعت تلك السياسة الجزائريين للضغط على رجال الأحزاب لتوحيد صفوفهم لمقاومة الاحتلال الفرنسي وأثمر ذلك عن إنشاء جبهة يوم السابع عشر من حزيران ١٩٥١ تألفت الجبهة من حركة انتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وجمعية العلماء والأحرار المستقلون، والحزب الشيوعي، وعقدت عدد من الاجتماعات ونظمت التظاهرات، وقدمت مجموعة من المطالب لكن محتوى تلك المطالب لم تعبر عن القضايا الاجتماعية والاقتصادية ولم تتطرق إلى الاستقلال السياسي، ولذلك فشلت وتم حلها في أواخر عام ١٩٥٢، مما أدى إلى انشقاق حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى قسمين عام ١٩٥٣[٢] .

بقيت همة أعضاء الحركة الوطنية صامدة أمام تلك الأزمة التي وصلت إليها الأحزاب التي تباطأت قياداتها في العمل من أجل الأعداد للثورة، ولذلك قررت الحركة الانتقال إلى العمل الثوري وتأسيس حركة قوية، وأخذت على عاتقها مهمة إعادة حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، فكونت اللجنة الثورية للوحدة والعمل يوم الثالث والعشرون من آذار ١٩٥٤ التي

بدأت التنسيق بين وجهات النظر بين شقي الحزب وإيصال صوتهم إلى الشعب وقرروا تفجير الثورة بالوسائل المحلية وفتحوا باب الانخراط فيها ووسعوا الاتصالات وبدأوا التدريب على السلاح[٣] .

عقد يوم العشرين من تموز ١٩٥٤ مؤتمر سمي مؤتمر الاثنين والعشرين[٤] واتخذ قرار بتعجيل قيام الثورة واختيار قيادة لها ووكلت إلى محمد بوضياف[٥] مهمة اختيار أعضاءها الستة الذين يساعدونه من الداخل أضيف ثلاثة إليهم من الخارج للتنسيق مع المنظمات الأفريقية والعربية وإسماع صوت الثورة إلى العالم الخارجي[٦].

وبعد اجتماعات للجنة الستة استمرت طوال شهر تشرين الأول ١٩٥٤، أسفرت تلك الاجتماعات عن إطلاق تسمية جديدة للحركة سميت (جبهة التحرير الوطني الجزائري)[٧] وهذه الواجهة السياسية للحركة و(جيش التحرير الوطني الجزائري)[٨] الجناح العسكري للتنظيم، فضلاً عن ذلك فقد قسمت الجزائر أثناء ذلك الاجتماع إلى ستة مناطق عسكرية[٩]، وفي اجتماعها المنعقد يوم السادس والعشرين من تشرين الأول حدد موعد انطلاق الثورة في بداية الشتاء وعند هطول الأمطار لصعوبة تنقل قوات العدو الفرنسي، وجعلت ساعة الصفر الساعة الواحدة من ليلة الأول من تشرين الثاني ١٩٥٤، وذلك لتعريف فرنسا بأن الثورة مخطط لها مسبقاً[١٠].

وفي الوقت نفسه أصدرت جبهة التحرير الوطني الجزائري منشور عدَّ البيان الأول للثورة الجزائرية، تضمن أسباب قيام الثورة من أجل طرد الاحتلال وتحرير الجزائر، وأوضح البيان بأن الثورة ترى أن من المهم أن يكون الشعب موحداً في النطاق الداخلي تحت شعار الاستقلال والعمل، وفي النطاق الخارجي ستعمل الثورة على إيجاد الجو الهادئ من أجل الحصول على معونة العرب وحل المشكلة الجزائرية بالطرق الدبلوماسية[١١].

كان السلاح هو عصب الثورة، وهو في كثير من الأحيان المحدد لنتائج المعارك ولمصير الأفراد والشعوب، وما كان ليطرح لولا كثرة الملتحقين بالثورة، واتساع قاعدتها الجماهيرية، وعن طريق استعراض أرقام الملتحقين بالثورة، تتضح الحاجة الماسة إلى السلاح: فمن مئات المتطوعين في عام ١٩٥٤م أصبح عدد المجاهدين (٣) آلاف مع بداية ١٩٥٥م، ثم صار (٤٠) ألفاً في عام ١٩٥٦م، ثم (١٠٠) ألف في عام ١٩٥٨م ليصل إلى (١٣٠) ألف مجاهد عام ١٩٥٩م[١٢].

التقى محمد بوضياف في آذار عام ١٩٥٥م قائد الولاية الخامسة محمد العربي بن مهيدي[١٣] عند وادي ملوية قرب الحدود المغربية، فألح عليه الأخير في طلب الأسلحة قائلاً له: "**السلاح وإلا اختنقنا**"[١٤].

على الرغم من الجهود المبذولة، فإن المشكل بقي قائماً، وأكد ذلك محمد بوضياف قائلاً:"**إن مشكل نقص الأسلحة بقي مطروحاً حتى نهاية الثورة، ولاسيما في الولايات الداخلية التي لا حدود لها مع الدول المجاورة حتى يسهل عليها الحصول على السلاح**"[١٥].

شكل المغرب الأقصى موقعاً استراتيجياً للثورة الجزائرية، ذلك أن طول الواجهة الحدودية ووضعية الكفاح المغربي سمحت للثوار الجزائريين بالمنطقة الخامسة من اعتماد قواعد خلفية لها بالحدود المغربية وكسب التضامن الشعبي[١٦]، لأن المغرب كان بإمكانه الحصول على السلاح لتلبية حاجاته أولاً، ومن ثم محاولة توفير السلاح للولايات الداخلية الجزائرية في مرحلة ثانية، وانطلاقاً من تلك المعطيات زودت الثورة شيئاً فشيئاً بهياكل تسليح بقيت في تكيف دائم يتماشى مع متغيرات وأحداث الثورة التحررية لتتوصل فيما بعد إلى وضع الأسلحة في ورشات جيش التحرير الوطني في الخارج والداخل، ولاسيما في المغرب الذي كان يمثل القاعدة الخلفية لجيش التحرير الوطني الجزائري والممون الوحيد للثورة التحررية[١٧].

أولاً: تنظيم عملية التموين بالسلاح

إن معظم إمدادات السلاح القادمة إلى الحدود الشرقية للجزائر لم تكن تجد طريقها بسهولة إلى الولايات الداخلية المعزولة، لذلك فإن قيادة الثورة قد نشطت في وضع الخطط، وتكوين شبكات تتولى مهمة الحصول على السلاح من أوربا، وإيصاله إلى المنطقة الغربية من البلاد، ولتحقيق ذلك الهدف، أنشأت "إدارة الاتصالات الخاصة بالمعلومات[١٨] التي كانت تابعة للولاية الخامسة المتمركزة في مدينة وجدة المغربية[١٩].

لم يكن الفرنسيون شديدي الحذر في بداية الثورة، ولذلك لم يتخذوا إجراءات مشددة في التفتيش والتدقيق عبر الحدود، ولم تتخذ إدارة الاتصالات الاحتياطات اللازمة أثناء القيام بعملية تهريب السلاح إلى الجزائر، وهو الأمر الذي أدى إلى اعتقال عدد من أعضاء شبكة الاتصالات، وجعل الفرنسيين يلجأوون إلى وسائل أكثر دقة وشدة في مراقبة الحدود[٢٠].

على أثر ذلك، قررت "إدارة الاتصالات الخاصة بالمعلومات" إعادة تنظيم شبكة جديدة لإدخال السلاح والبريد والأموال إلى الداخل، واعتمدت في خطتها الجديدة على ما يأتي[٢١]:

١. تجنيد الجزائريين المتنقلين بين المغرب والجزائر.

٢. تجنيد عدد من الأجانب الموثوق بهم.

٣. اعتماد وسائل مختلفة لتهريب السلاح وتنويع طرق التهريب.

تمكنت "إدارة الاتصالات" بفضل ذلك التنظيم الجديد من القيام بمهمتها، وسجلت نجاحاً جيداً في ميدان إدخال السلاح، وبذلك تمكن جيش التحرير الوطني من الحصول في العام الأول للثورة على عدد من الأسلحة الحديثة التي جاءته من الخارج[٢٢].

كان معظم السلاح الآتي من الخارج، أما عبارة عن مساعدات قدمتها الدول العربية الشقيقة، ومنها المغرب، أو عدد من الدول الاشتراكية مثل (الاتحاد السوفيتي والصين)، وأما مشتريات من السوق السوداء، ومن مصادر التسليح كذلك مصنع السلاح الخفيف والذخيرة الذي أقامه جيش التحرير الوطني في مدينة الدار البيضاء بالمغرب، وكان يشرف عليه فنيون أمريكيون وألمان متعاطفون مع الثورة الجزائرية مقابل مرتبات عالية، وأن المخابرات الفرنسية لم تكن على علم بوجود هذا المصنع[٢٣]، وهو دليل على دقة التنظيم والسرية التامة التي كان يتحلى بها المجاهدون الذين نجحوا في تجنيد كل معارفهم وخبراتهم من أجل إنجاح المهمة التي أوكلت إليهم من جهة، والدعم والمساندة التي كانت الثورة تتلقاها من الملك محمد الخامس وجهة أخرى[٢٤].

ثانياً: وسائل إيصال السلاح إلى داخل الحدود الجزائرية

١– **عن طريق البر:** استمرت شبكة تهريب الأسلحة عن طريقين رئيسيين احدهما برياً والأخر بحرياً بواسطة السفن والبواخر، وفيما يتعلق بالخط البري فهناك طريق وجدة وهران الجزائر الذي كان يعدَّ طريقاً رئيساً للشاحنات وقد تمكنت شبكة تهريب السلاح من تجنيد أصحاب الشاحنات في نقل كميات محددة وبصيغة منظمة من الأسلحة والذخائر، وبتلك الطريقة تم إدخال كميات كبيرة من الذخائر والأسلحة إلى الجزائر، ولاسيما الولاية الخامسة[٢٥].

كان هناك خط آخر له أهمية كبيرة يربط مرسيليا بالجزائر، وأن السيارات التي تنقل عبر هذا الخط، تتجه بشحنات الأسلحة إلى الولاية الثانية والثالثة والرابعة، ويبدو أن السيارات التي كانت تنقل مابين الجزائر ومرسيليا توضع لها مخابئ سرية للسلاح بأسبانيا ثم تحمل بعد ذلك من مرسيليا بالبواخر إلى الجزائر من دون أن تعرف السلطات الفرنسية هذه السيارات فيها أسلحة وذخائر[٢٦] لذلك عملت شبكة الاتصالات على ابتكار وسائل متعددة بهدف إدخال السلاح إلى داخل الجزائر ومن أهمها ما يأتي[٢٧]:

أ. **صناديق الخضر**: كانت شبكة الاتصالات تقوم بإعداد صناديق مخصصة لنقل الخضر، وهي ذات قعر مزدوج لا يثير الشبهة، ثم تضع بداخل القعر السفلي المسدسات وكميات من الذخيرة، ثم تعبأ الصناديق بالخضار المطلوب شرائها من التجار ويتسلم السائق شاحنته وينطلق بها إلى الجزائر من دون أن يثير ريبة الجمارك أو حواجز التفتيش المنتشرة على طول الطريق.

ب. **البطيخ**: استعمل البطيخ في موسمه كوسيلة لنقل الذخيرة كبيرة الحجم نسبياً مثل: القنابل اليدوية وذخيرة الرشّاشات الثقيلة، إذ كان يفرغ جوفه، ثم يتم تعبئته بالعتاد، وبعد ذلك، يعاد إغلاقه بطريقة محكمة بحيث لا يثير الشك إطلاقاً، ولتحقيق التمويه التام، كان يوضع بطيخ عادي فوق شحنة البطيخ المعبأ.

ج. **قلل الفخار** (الجرار الكبيرة): لم يقتصر الدعم المغربي للثورة على السلطات الحاكمة فقط، بل تعداه إلى المستوى الشعبي. ومثال ذلك أحد صنّاع الفخار بفاس الذي اتصلت به "إدارة الاتصالات"، وعرضت عليه فكرة تهريب الذخيرة داخل القلل، فاستجاب لذلك، وكان يصنع القلّة، ثم يضع في أسفلها قنبلة يدوية أو عدة رصاصات، ثم يغطيها بالطين حتى تجف، ثم تشحن القلل. وبكميات كبيرة في القطار المتوجه إلى وهران.

د. **خزانات وقود السيارات**: استعملت تلك الوسيلة منذ البداية في السيارات السياحية والشاحنات، بحيث كان ينزع خزّان الوقود ويفتح، ثم يوضع في جوفه خزان صغير مليء بالأسلحة والذخيرة، ويترك حوله فراغ لتعبئة وقود يكفي لمسافة معقولة.

كان تقنيو شبكة الاتصالات يضعون في الحسبان احتمال إدخال قضيب داخل الخزان لفحصه، ولذلك كانوا يضعون ماسورة تمتلئ مع جوانب الخزان الأصلي بالوقود، ويعيدون بعد ذلك تلحيم الخزان، ثم يقومون بدهنه وإعادته إلى مكانه بالسيارة، واستعملوا أرضية السيارة للغرض نفسه بحيث كانت تجعل من طابقين، يتم وضع السلاح في الطابق السفلي منهما[٢٨].

تمكنت شبكات الاتصالات من إدخال الأسلحة باستعمال القطارات في عملية تمرير الأسلحة، إذ وظفت أربعة عملاء مختصين بتهريب السلاح عبر القطار الذي يربط بين المغرب والجزائر، وكان خطه الرئيس وجدة – وهران وخط وجدة بشار، وكانت مهمات ذلك القطار تنتهي عند مدينة سيدي بلعباس ليكمل المجاهدون تهريب الأسلحة بوسائلهم الخاصة[٢٩] .

يتضح مما سبق أن نشاط تلك الخطوط في عمليات نقل السلاح إلى الحدود الجزائرية المغربية زاد من قوة الثورة الجزائرية، ولاسيما بعد استقلال المغرب الأقصى، إذ نجح قادة الثورة

بوساطة الوسائل المذكورة سابقاً، وبمساعدة السلطة المغربية ومواطنيها في إيصال كميات كبيرة من السلاح والذخيرة لأفراد جيش التحرير الوطني العاملين في الجهة الغربية من الجزائر.

٢- **عن طريق البحر**: تمكنت الثورة من استثمار الخط البحري الرابط بين إسبانيا وميناء وهران لإيصال كميات من السلاح والذخيرة الحربية مستعملة، لذلك خزانات سرية في السيارات القادمة إلى وهران على متن البواخر، وقد قام بهذه المهمة عدد من الشخصيات الجزائرية التي لم تكن موضع شك من السلطات الفرنسية مثل: العقيد بن داود، وهو عقيد متقاعد في الجيش الفرنسي، ومقيم في أليكانت الإسبانية "قام بتنفيذ أربع مهمات". والباشاغا شنتوف الذي كان ينقل أسبوعياً السلاح والذخيرة في مخبأ سري بسيارته. وكذلك الباشاغا حقيقي الذي كان عضواً في مجلس الشيوخ الفرنسي، وقد نفذ ثلاث مهمات تهريب سلاح[٣٠].

جندت الثورة عملاء فرنسيين لتحقيق المهمة نفسها، إذ تولوا نقل السلاح إلى داخل الجزائر بسياراتهم الخاصة مقابل مبالغ مالية معينة، ومنهم شيروك شامبو " Shairook Shampoo " الذي كان يتقاضى (٥) الآف فرنك عن كل شحنة سلاح يوصلها إلى الجزائر[٣١].

نجحت قيادة الثورة في الخارج بإرسال شحنات كبيرة من الأسلحة على متن بواخر تابعة لدول شقيقة أو مؤجرة، ومنها باخرة ملكة الأردن دينا التي أرسلت من مدينة الإسكندرية محملة بـ (١٦,٥) طن من مختلف الأسلحة، ووصلت إلى أحد موانئ منطقة مليلة المغربية المحتلة في آذار ١٩٥٥ م، وأفرغت هناك كميات من الأسلحة الحديثة، ومنها مدافع رشاشة ثقيلة، وبنادق رشاشة خفيفة من نوع تومسون، وبنادق عشرية ٣٠٣ إنكَليزية الصنع وصناديق الذخيرة... ورافق الشحنة ضباط جزائريون منهم هواري بومدين وعبد القادر شنوف وسي الصديق...[٣٢].

كان لوصول تلك الشحنة من الأسلحة إلى المنطقة الغربية دور مهم في تنشيط الكفاح المسلح بهذه المنطقة التي شهدت تأخراً في الانطلاقة، نظراً لقلة السلاح بها، فضلاً عن وصول اليخت دينا، وصلت الباخرة فاروق إلى مياه الناضور المغربي من مصر في تموز عام ١٩٥٦ م محملة بمختلف الأسلحة التي أدخلت إلى الجزائر بوساطة قوارب الصيد وعلى ظهور البغال، وتم توزيعها على الولايتين الرابعة والخامسة[٣٣].

ثالثاً: مراكز التموين بالسلاح على أرض المغرب

أنشأت "إدارة الاتصالات" عدة مراكز للتموين بالسلاح على التراب المغربي، منها[٣٤]:

- مركز الناضور، وهو مخصص للأسلحة والتموين.

- مركز وجدة: تخزين الأسلحة وذخيرتها الحربية.
- مركز فكَيكَ: تخزين الأسلحة وذخيرتها الحربية.
- مركز بركان: تخزين الأسلحة.
- مركز القنيطرة: تخزين الذخيرة الحربية.
- مركز الرباط: التموين العامّ بالذخيرة الحربية.
- مركز الدار البيضاء: استقبال الأسلحة وذخيرتها الحربية وتخزينها ونقلها للحدود الجزائرية.
- مركز طنجة: استقبال الأسلحة وذخيرتها الحربية وتخزينها ونقلها للحدود الجزائرية.
- مركز تطوان: تخزين الذخيرة الحربية.

رابعاً: الإجراءات الفرنسية لإيقاف تدفق السلاح

بعد أن اكتشفت السلطات الفرنسية عمليات تهريب وإدخال الأسلحة من الخارج إلى الثوار الجزائريين، أسرعت فرنسا إلى محاولة عزل الجزائر عن العالم الخارجي لدرء الخطر القادم من الحدود المغربية الممون الرئيس للثورة الجزائرية بالأسلحة والذخيرة، سواء تعلق الأمر بتلك القادمة من الخارج أم التي تم إفراغ معظمها في الموانئ المغربية، أو تلك التي كانت تصنع فوق الأراضي المغربية، وتنقل إلى الجزائر عن طريق الحدود التي كانت همزة الوصل التي ربطت البلدين والشعبين إلى الأبد، وذلك عن طريق الإجراءات الآتية[٣٥]:

أ. إقامة الأسلاك الشائكة المكهربة والملغمة على طول الحدود الجزائرية المغربية من ميناء ساي Port Say (مرسى بن مهيدي حالياً) الواقع شمال الحدود المغربية الجزائرية إلى مدينة بشار جنوباً على مسافة طولها ٧٥٠ كلم، وشرع في إنجاز هذا الخط بداية من عام ١٩٥٦ م من أجل تحقيق هدفين أساسيَّين هما

١– مراقبة تحركات المجاهدين وعمليات تهريب السلاح، والقيام بكل ما يمكن فعله لمنع ذلك.

٢– حماية الخط الحديدي المحاذي للحدود الذي يسمح بنقل المعادن ومعدات الحرب. ويتعلق الأمر هنا بخط السكة الحديد التي تربط وهران ببشار مروراً بمدينة المشرية، وانتهت أشغال ذلك الخط المكهرب عام ١٩٥٩م.

ب. ضرب حصار بحري وجوي على السواحل المغربية الجزائرية بصفة خاصة، وعلى الجزء الغربي من البحر المتوسط بصفة عامة. والهدف من ذلك هو مراقبة وتفتيش كل البواخر

والسفن التجارية المتجهة إلى الجزائر أو المغرب، وذلك خوفاً من تسرب الأسلحة وذخيرتها الحربية إلى المجاهدين في الجزائر عن طريق المغرب.

أصدرت السلطات الفرنسية تشريعات جديدة لتسهيل مهمة التفتيش البحري، ومنها(٣٦):–

١– الأمر الصادر للأسطول الفرنسي بكامله من مجلس الوزراء الفرنسي في الحادي والعشرين من تشرين الأول ١٩٥٦ بأن يقوم بدوريات منتظمة للحيلولة من دون وصول أيِّ شحنة من الأسلحة للجزائر.

٢ – يستند هذا الأمر إلى مرسوم نص على الآتي

تضمنت المادة الرابعة: خلافاً لأحكام المادة ٤٤ من قانون الجمارك، بزيادة حدّ منطقة التفتيش الجمركي على سواحل الجزائر للسفن التي تقل حمولتها عن ١٠٠ طن، بحيث يشمل ٥٠ كلم بعد أن كان ٢٠ كلم سابقاً، أما المادة الخامسة: إن سلطات تفتيش المراكب التي تقل حمولتها عن ١٠٠ طن، وهي المخولة بموجب القوانين النافذة لضباط وبحارة السفن البحرية الحربية تصبح فيما يتعلق بالمنطقة المعينة بالمادة الرابعة من صلاحيات ضباط وملاحي طائرات الهليكوبتر وغيرها من الطائرات البرمائية العسكرية، وكذلك تحول إلى كل جهاز من أجهزة البحرية الحربية يحتمل أن يعين لهذا الغرض(٣٧).

بعد إصدار هذه التشريعات، عمدت فرنسا إلى مطاردة الكثير من السفن وإيقافها، وأصدرت بيانات تتضمن كل شهر لائحة بالعمليات التي جرت في هذا المجال:" **قامت قطعنا البحرية والطائرات الفرنسية في شهر تشرين الأول ١٩٥٦ م بالتحقق من هوية ٦٠٠ مركب، وأوقفت ٢٨٥، وزارت ٦٩. وفي الثالث من كانون الأول ١٩٥٧م والعاشر من كانون الثاني ١٩٥٨ م، أمكن معرفة ٣٠٠ باخرة، وأوقفت ٤٠ تم اقتياد ١٠ منها إلى أحد الموانئ**"(٣٨).

ولم تكتف فرنسا بعمليات المراقبة والتفتيش فقط، بل وصلت إلى أبعد من ذلك، ومنها: إيقاف الباخرة المصرية آثوس Athos في السادس عشر من تشرين الأول ١٩٥٦م، وهي محملة بـ ١٠٠ طن من الأسلحة والذخيرة (٢٥٠٠ بندقية، ٣٩ رشاشاً، ٥٠ بندقية رشاشة، ٢٥٠ مسدساً رشاشاً، ٧٢ مدفعاً، ٥٠٠٠ قنبلة، وأكثر من مليون خرطوشة) (٣٩)، وهي الباخرة الرابعة التي أرسلها الوفد الخارجي(٤٠) للجبهة من مصر بعد أن تمكنت البواخر الثلاث الأولى من الوصول إلى المغرب، وإنزال كميات مهمة من الأسلحة التي نقلت بعد ذلك إلى داخل الجزائر، وهذه البواخر هي "اليخت دينا"، و" اليخت الانتصار"، و"اليخت فاروق"(٤١).

توالت عمليات الحجز والسيطرة على مجموعة من البواخر والسفن المحملة بالأسلحة القادمة إلى الجزائر عبر المغرب وما يأتي[٤٢]:-

أ. حجز الباخرة اليوغسلافية "سلوفينيا" محملة بالأسلحة وهي في طريقها إلى إنزال حمولتها قرب وادي ملوية الثامن عشر من كانون الثاني ١٩٥٨م.

ب. حجز الباخرة الدانمركية "قرانيتا" بمرفأ سي (Port Say) قرب السعيدية يوم الثالث والعشرين من كانون الأول ١٩٥٨م.

ج. حجز الباخرة التشيكوسلوفاكية "ليدسي"Lindsey ، وهي في طريقها إلى ميناء كبدانة المغربية السابع من نيسان ١٩٥٩ م.

ح. حجز الباخرة البولندية "مونتي كاسينو" Monte Cassino في تموز ١٩٥٩.

خ. حجز الباخرة الألمانية "بيليا" Pliya قرب السواحل المغربية الخامس من تشرين الثاني ١٩٥٩م.

د. حجز الباخرة الهولندية بسواحل المنطقة الإسبانية قرب الناضور الثاني عشر من كانون الأول ١٩٥٩م.

ذ. إيقاف الباخرة اليوغسلافية "سلوفينيا" Slovenia للمرة الثانية التاسع والعشرين من آذار ١٩٦٠م.

ر. إيقاف الباخرة اليوغسلافية "وجيا"Ouija ، وهي في طريقها إلى مرفأ كبدانة المغربية ١ نيسان ١٩٦٠م.

ز. إيقاف الباخرة اليوغسلافية "صربيا" Serbia في الخامس من حزيران ١٩٦٠م.

س. حجز الباخرة الألمانية "لاس بالماس" Las Palmas في التاسع من حزيران ١٩٦٠م.

تم توقيف ١٧ مركباً ألمانياً في عرض البحر المتوسط في كانون الأول ١٩٦٠م، مما أثار أزمة حادة في العلاقات الألمانية الفرنسية، وتم إيقاف معظم تلك البواخر في عرض البحر، أو في المياه الإقليمية للمغرب[٤٣]، وهو ما يؤكد الدور المغربي في تموين الثورة بالسلاح.

على الرغم من تلك الإجراءات المشددة التي فرضتها السلطات الفرنسية على الحدود البرية والبحرية للجزائر، فإن تدفق الأسلحة بقي مستمراً، وما يؤكد ذلك هو التقرير الذي خرجت به اللجنة البرلمانية الفرنسية التي أوفدت للتحقيق في الجزائر في الثاني والعشرين من تموز ١٩٥٧، ومما جاء في التقرير ما يأتي: **في حين يظهر الثوار الوطنيون، وهم أكثر تنظيماً، وأقوى مما كانوا عليه في العام الماضي، فإن الموقف العسكري للقوات الفرنسية هو أسوأ مما كان**

عليه... وتبلغ القوة القتالية الحالية للثوار ٢٥ ألف رجل، ولديهم من الأسلحة ما يكفي لتجهيز ١٥ ألف منهم فقط. وقد تحسنت أسلحة الثوار كثيراً بالمقارنة مع ما كانت عليه في العام الماضية. ويتلقى الثوار ما بين ٧٠٠ –٨٠٠ قطعة سلاح حديثة في الشهر، منها نحو ٥٠٠ من تونس، والباقي من المغرب"[٤٤].

أكد الجنرال سالان[٤٥] (Salan) الرأي نفسه حين صرح في ندوة صحفية:"**إن ١٥٠٠ قطعة سلاح تدخل سرّاً إلى الجزائر منذ عام ١٩٥٧ في كل شهر، وأن ثلاثة أرباع هذا السلاح يأتي عن طريق تونس، والباقي من المغرب، ولا يتمكن الجيش الفرنسي إلا من استرجاع ثلث الأسلحة المهربة من الحدود**"[٤٦].

خامساً: موقف الثورة الجزائرية من الإجراءات الفرنسية

أصبحت الأمور أكثر تعقيداً في عام ١٩٥٨م بسبب تكثيف الحواجز الفرنسية وتدعيمها، ومع ذلك، كانت الأسلحة تدخل إلى أرض الجزائر، وتصل إلى المجاهدين، ولكن بكميات غير كافية[٤٧]، وقد لاحظت لجنة التنسيق والتنفيذ[٤٨] أن توقف عملية إدخال الأسلحة في المدة الأخيرة جعل الأمور أكثر خطورة، ولاسيما في المناطق الغربية، الأمر الذي نتج عنه النقص الواضح في العمليات العسكرية للمجاهدين[٤٩].

وإزاء هذه الأوضاع، قررت اللجنة الآتي[٥٠]:

١ – محاولة إيجاد عملاء جدد، ولاسيما في إسبانيا.

٢ – استعمال الوسائل كافة من أجل الحصول على الأسلحة والذخيرة، وذلك بالاعتماد على مخازن السلاح التابعة للفرنسيين والأمريكيين الموجودة فوق التراب المغربي.

تنفيذاً لتلك القرارات تم إنجاز مصانع للأسلحة فوق الأراضي المغربية، وكانت موجودة في الأماكن الآتية:

١ – تطوان (١٩٥٨ م): صناعة القنابل من النوع الإنكَليزي والمتفجرات.

٢ – بوزنيقة ١٩٥٩م: صناعة قنابل من النوع الأمريكي والبنقالور والسلاح الأبيض.

٣ – تمارة (١٩٦٠ م): صناعة الرشاشات الخفيفة Mat ٤٩ والسلاح الأبيض.

٤ – الصخيرات (١٩٦٠م): صناعة مدافع الهاون عيار ٤٥ والمتفجرات.

٥ – المحمدية (١٩٦٠ م): صناعة مدافع الهاون عيار ٦٠–٨٠ والبنقالور والألغام.

٦ – الدار البيضاء (١٩٦٠ م): صناعة البازوكَات والرشاشات Mat ٤٩ – المتفجرات، والألغام والسلاح الأبيض.

فضلاً عن تلك المصانع التي أنشأتها قيادة الثورة في المغرب، شرع منذ عام ١٩٦٠م في جلب الأسلحة الثقيلة بمختلف أنواعها وذخيرتها الحربية من الخارج، ومن مختلف الدول الشرقية والغربية، ومنها: مدافع الهاون والمدافع المضادة للطائرات، وكانت تلك الأسلحة تأتي عن طريق المغرب، وفي غالب الأحيان باسم الحكومة المغربية(٥١).

ونتيجة للسياسة العسكرية الفرنسية الشديدة ضد الثورة لخنقها من جميع الزوايا، ولاسيما السلاح الداخل من الدول الشقيقة والصديقة عبر الحدود الجزائرية المغربية أي القواعد الخلفية للثورة، واعتمادها جميع أنواع التطويق والسلاح والخطط العسكرية، قامت قيادة الثورة بإرسال بعثات عسكرية من الشباب المجاهدين إلى البلدان العربية، مثل: مصر التي تخرجت منها دفعة مكونة من ٣٠ ضابطاً، وسوريا والعراق والأردن، التي سمحت لهم التدريب في كلياتها العسكرية على جميع أنواع الأسلحة(٥٢)، ولاسيما على كيفية اقتحام حقول الألغام والأسلاك الشائكة وتهديمها وتخريبها، إذ استعملت وحدات جيش التحرير عدد من الطرق لاجتياز خطوط الأسلاك الشائكة منها(٥٣):

١ – طريقة الحفر: أي حفر خنادق تحت السدود الشائكة للمرور .

٢ – استعمال المقصات الخاصة بالقطع، إذ تكون هذه المقصات مغلفة بعوازل من الخشب أو المطاط .

٣ – استعمال وسيلة البنقلور (البنغالور الطوربيدو) وهو عبارة عن أنبوب يملىء بنوع من البارود ويسمى البلاستيك الرخو، وهناك نوعان الأول طوله ١٠٤٠م والثاني طوله ١٠٨٠م، وكان يستورد فارغ ويقوم مختصون بحشوة، وكان البنقلور يفجر بطريقتين الأولى بوساطة مفجر ومشعل، إذ يقوم شخص بإشعاله ثم يبتعد عنه بسرعة، والثانية بوساطة المفجر وسلك كهربائي وبطارية.

كثف جيش التحرير الجزائري هجماته على طول السد الشائك مما سبب إحراجاً كثيراً للقيادات العسكرية الفرنسية منذ عام ١٩٥٨، ولاسيما على جنوب الحدود الشرقية الجزائرية وعلى الرغم من الخسائر الكبيرة في العدة والعدد لجيش التحرير فإن قيادته كانت مصممة على العبور واختراق السد عبر الجبال، أما عبر الجنوب فقد شرعت قيادة الثورة في تحدي السد وقامت بتطبيق عمليتين الأولى عام ١٩٥٩ التي قامت بها أربعة فيالق وتمكنت من اقتحام السد وأحدثت فيه خسائر كبيرة في عشرين موقعاً من أصل ١١٣ هجوم وتمكنت فرق جيش التحرير من العبور حاملة السلاح والذخيرة(٥٤) .

قامت قوات جيش التحرير المتمركزة على الحدود الشرقية الجزائرية من عام ١٩٥٩ إلى بداية عام ١٩٦٢، بأكثر من ١٤٠ اقتحاماً فمنها ما أخفقت ومنها ما نجحت في العبور، أما الحدود الغربية فقد شهدت حتى بداية عام ١٩٦٢ عدد من الاختراقات لصفوف العدو تمكنت أثناءها وحدات من جيش التحرير الوطني من العبور ونقل الأسلحة إلى الداخل(٥٥).

الخاتمة

توصل البحث إلى عدد من النتائج أهمها:–

١. واجهت الثورة الجزائرية مشكلة حادة، تمثلت في قلة السلاح، ولذلك بذل قادة الثورة جهوداً استثنائية من أجل إيجاد حلَّ لهذه المعضلة، لأنهم كانوا يعتقدون أن إيجاد الحل لها يعني الوصول إلى تحقيق الهدف المنشود، إلا وهو تحقيق الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية، ولم يكن ذلك ممكناً لولا وقوف الدول الشقيقة والصديقة إلى جانب الثورة الجزائرية، وإمدادها بما تحتاج إليه، فضلاً عن قيام دول أخرى بتسهيل عملية نقل السلاح والذخيرة إلى داخل الأراضي الجزائرية حتى يتمكن المجاهدون من الحصول على السلاح، وبالتالي مواجهة العدو وتحقيق أهداف الثورة.

٢. أدى المغرب دوراً كان مهماً وحاسماً، إذ مكن الثوار من الحصول على الأسلحة والذخيرة التي كانوا بأمس الحاجة إليها، ولاسيما في الوقت الذي ازداد فيه عدد المنخرطين في صفوف جيش التحرير الوطني بداية عام ١٩٥٥م.

٣. أسهم موقع المغرب الجغرافي من جهة الغرب، وعراقة العلاقة الأخوية التي تربطه بشقيقه الشعب الجزائري في دحر المحتل الفرنسي، وإخراجه من الأراضي الجزائرية.

٤. كان للتكتيك والوسائل الجيدة التي اتبعها الثوار في إدخال السلاح والذخيرة إلى الجزائر دوراً في إبقاء نيران الثورة مشتعلة تجاه عدوها الفرنسي .

٥. نتيجة نجاح الخطوط البرية قام قادة الثورة بالبحث عن طرق أخرى لمواصلة الحرب بالاعتماد على القواعد الخلفية للمغرب الأقصى، ولاسيما وان قوات الاحتلال الفرنسي قد قامت بإغلاق الخطوط البرية، فنشطت شبكات التسليح بالاعتماد على البحر عن طريق ميناء وهران الذي تمكن فيه قادة الثورة من نقل كميات كثيرة من السلاح.

٦. تضافرت الجهود المغربية في إنجاح مشروع استقلال الجزائر بالتعاون مع المنطقة الغربية التي أدت دوراً لا يستهان به في تزويد الثورة بمختلف المعدات كما مكنت جيش التحرير الجزائري ببناء قواعد خلفية لممارسة عملياته الحربية.

٧. أدت الإجراءات التعسفية التي قامت بها السلطات الفرنسية على الحدود الجزائرية كرد فعل على عمليات التسليح لشل نظام الثورة وعرقلة المجاهدين ومنع تسرب قوافل السلاح إلى إضعاف دور الحدود إلا أنها لم تحد منه، فقد استمر دخول الأسلحة لتموينها، وذلك لعزيمة المجاهدين وإيمانهم بتحقيق النصر والاستقلال متخذين لذلك شتى الطرق والوسائل لمجابهة وسائل ووحدات السلطات الفرنسية.

قائمة المصادر

(١) سلوان رشيد رمضان، موقف المغرب من التطورات السياسية في الجزائر ١٩٥٦– ١٩٧٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٨، ص٣٣؛ جعفر عباس حميدي، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، عمان، ٢٠٠٢، ص١٨٢ .

(٢) الياس فرح، الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية، بيروت، ١٩٧٥، ص٨٤.

(٣) سلوان رشيد رمضان، المصدر السابق، ص٣٤.

(٤) ترجع اللجنة في تسميتها إلى مجموعة من ٢٢ عضو من قدماء المنظمة الخاصة، ولا تعدَّ من الناحية التاريخية تنظيماً سياسياً وعسكرياً قائماً بذاته، ولكن بوسعنا أن نعدها بمثابة الجمعية التأسيسية الثورية التي أخرجت جبهة التحرير الوطني إلى الوجود عام ١٩٥٤ ينظر: سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، ترجمة: حافظ الجمال، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، ٢٠٠٢، ص٦٩.

(٥) محمد بو ضياف : ولد عام ١٩١٩ في الجزائر وكان مسؤولاً عن المنظمة الخاصة في منطقة قسنطينة عام ١٩٤٧ ثم أصبح ممثلاً لحركة انتصار الحريات في فرنسا بين عامي ١٩٥٣–١٩٥٤ تم الاتصال بين أعضاء الداخل والخارج أثناء الثورة أصبح وزيراً في الحكومة المؤقتة ثم معارضاً لحكم أحمد بن بيلا وهواري بومدين رأس المجلس الأعلى للدولة عام ١٩٩٢ إلى أن اغتيلَ من قبل حارسه الشخصي. هيفاء أحمد محمد، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية الجزائرية في الحياة السياسية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧.

(٦) يحيى بو عزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، الجزائر، ١٩٨٠، ص٢٩٥.

(٧) كان أغلبية الزعماء الذين قادوا الجبهة ينتمون إلى الفئات الوسطى للمجتمع الريفي، وقد ساعد ذلك في تعبئة جموع الفلاحين الذين شكلوا قاعدة العمل المسلح، وقامت الجبهة على عدة مبادئ أهمها: الجماعية في العمل، والأغلبية في اتخاذ القرارات، والوحدة في التنفيذ. ينظر: محمد أنيس جرادات، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦، ص٩.

(٨) لم يكن في بداية إنشائه جيشاً محترفاً بل كان عبارة عن مجموعة من السياسيين الذين انظموا للعمل المسلح فضلاً عن القاعدة الشعبية الفلاحية، ومدنيين حملوا السلاح، إذ كانت قياداته مدنية سياسية. ينظر: محمد الميلي،الجزائر الي أين، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ٢٧١، ٢٠٠١، ص١٣–١٤.

(٩) المنطقة الأولى (الأوراس) بقيادة مصطفى بو لعيد، والثانية (قسنطينة) بقيادة مراد ديدوش، والمنطقة الثالثة (القبائل) بقيادة كريم بلقاسم، والرابعة (وهران) بقيادة محمد العربي بن مهيدي، والخامسة (الجزائر العاصمة) بقيادة رابح بيطاط، والمنطقة السادة (الصحراء) لم يعلن عنها في بداية الثورة كونها أرض مكشوفة عسكرياً، وتولى قيادتها الملازم الحاج العربي. ينظر: هيفاء أحمد محمد، المصدر السابق، ص٣٥.

(١٠) سلوان رشيد، المصدر السابق، ص٣٤.

(١١) سعد زغلول فؤاد، عشت مع ثوار الجزائر، دار العلم للملايين، بيروت، د.ت، ص١٤٨–١٤٩.

(١٢) بسام العسلي، جيش التحرير الوطني الجزائري، دار النفائس، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م، ص٧١؛ بو بكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية ١٩٥٤–١٩٦٢، الجزائر، ٢٠١١، ص٢٦٤.

(١٣) العربي بن مهيدي: ولد عام ١٩٢٣ بدوار الكواهي إحدى قرى مدينة مليلة شرق الجزائر والده عبد الرحمن مسعود وأمه قاضي عائشة بنت حمو الساكن مدينة باتنة، تعلم القرآن وحفظه في زاوية تعود لأسرته، دخل المدرسة النظامية في مدينة الخروب، وأكمل دراسته في مدرسة العمراني في مدينة باتنة برعاية خاله، أكمل دراسة الإعدادية باللغة العربية، ثم التحق بأول مدرسة للتربية والتعليم في عام ١٩٤٣، دخل الجيش الفرنسي في وحدة التموين، انتمى إلى نادي بسكرة وتعرض للسجن بعد مجازر ٨ أيار ١٩٤٥، انتمى إلى حزب انتصار الحريات الديمقراطية عام ١٩٤٦، ودخل المنظمة السرية كمسؤول عن الجنوب الشرقي للبلاد، قبل اندلاع الثورة بأسبوعين أوكلت له جهة الغرب، وبعد ثلاث سنوات من الكفاح القت السلطات الفرنسية القبض عليه في ٢٣ شباط ١٩٥٧، توفي من جراء التعذيب يوم ٤ آذار ١٩٥٧. بلدية مليلية لجنة الثقافة، الذكرى السابعة والأربعون لاستشهاد البطل العربي بن مهيدي، دار الهدى، الجزائر، د.ت.

(١٤) عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، دار البعث، قسنطينة، ١٩٩١م، ج١، ص٢٣٤.

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) عبدالله مقلاتي، دور المغرب وأفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، دار السبيل، الجزائر، ٢٠٠٩، ج١، ص١٢٨.

(١٧) المصدر نفسه، ص١٢٩.

(١٨) الاتصالات الخاصة: تتكون من المصالح كالاتصالات اللاسلكية والرموز والشفرة والتموين العسكري شراء الأسلحة والاعتدة والوثائق والجوسسة المضادة والإذاعة. عبد النور خيثر، تطور الهيئات القيادية للثورة التحررية ١٩٥٤–١٩٦٢، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، ١٩٦٢، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٦، ص٢٠٦.

(١٩) عبدالله مقلاتي، المصدر السابق، ص١٣٠.

(٢٠) محمد صديقي، الطرق والوسائل السرية لإمداد الثوار الجزائريين بالسلاح، تعريب: أحمد الخطيب، دار الشهاب، باتنة، ١٩٨٦، ص٣٤–٣٥.

(٢١) المصدر نفسه، ص٣٥.

(٢٢) بسام العسلي، المصدر السابق، ص٧١.

(٢٣) محمد صديقي، المصدر السابق، ص٥٠.
(٢٤) مراد صديقي، الثورة الجزائرية، عمليات التسليح السرية، دار الرائد، الجزائر،٢٠١٠، ص٧٠؛ مريم صغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية(١٩٥٤–١٩٦٢)، دار الحكمة، الجزائر، د ت، ص١١٤.
(٢٥) بو بكر حفظ الله، المصدر السابق، ص٢٩٥.
(٢٦) المصدر نفسه، ص٢٩٦.
(٢٧) عربي هاجر، التسليح أثناء الثورة الجزائرية ١٩٥٤–١٩٦٢، رسالة ماجستير(غير منشورة)، الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، ٢٠١٣، ص٥٥.
(٢٨) محمد صديقي، المصدر السابق، ص٦٥.
(٢٩) حفظ الله بوبكر، المصدر السابق، ص٢٩١.
(٣٠) بو بكر حفظ الله، المصدر السابق، ص٢٩٥.
(٣١) محمد صديقي المصدر السابق، ص ٦٨–٦٩.
(٣٢) عمار قليل، المصدر السابق، ج ١، ص٢٦٠.
(٣٣) محمد قنطاري، الثورة الجزائرية ونظمها السياسية والإدارية والعسكرية من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٨، بحث لنيل دبلوم الدراسات المعمقة، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، ١٩٨٣، ص٤٤–٤٥.
(٣٤) محمد قنطاري، "الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجبهة الغربية"، مجلة الذاكرة، المتحف الوطني للمجاهد، السنة الثانية، العدد ٣، خريف ١٩٩٥م، ص١٣١–١٣٢.
(35) Mohamed Teguia, L'Algérie en guerre, O.P.U, Alger 2ème, 1988, pp. 265-266.
(٣٦) مصطفى طلاس وبسام العسلي، الثورة الجزائرية، دار الشورى، بيروت، ١٩٨٢م، ص١٧٢.
(٣٧) مصطفى طلاس وبسام العسلي، الثورة الجزائرية، دار الشورى، بيروت، ١٩٨٢م، ص١٧٢.
(٣٨) المصدر نفسه، ص١٧٠.
(39) M. Teguia, Op. Cit., p. 320.
(٤٠) الوفد الخارجي: كانت أهداف الوفد الخارجي تتلخص بأربع نقاط، هي: تدويل القضية الجزائرية، وتوفير الأموال والذخيرة والأسلحة، والحفاظ على وحدة الوفد الخارجي وأبعاده عن التعصب، ولا يسمح لأي شخص بالتحقيق في هوية الثورة أو تشخيصها. خيشان محمد، مهام الوفد الخارجي لجبهة التحرير بالقاهرة ١٩٤٧–١٩٥٧، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، ٢٠٠٢، ص٤٦.
(41) Yves Courrière, La guerre d'Algérie, T. 2, Le temps des léopards, Librairie Arthème Fayard, 1969, pp. 458-460.
(٤٢) محمد قنطاري، الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجبهة الغربية، ص١٢٤–١٢٥.
(٤٣) مصطفى طلاس وبسام العسلي، المصدر السابق، ص١٧١.
(٤٤) نقلاً عن: بسام العسلي، جيش التحرير الوطني الجزائري، ص٩٩.

(٤٥) سالان: مندوب عام للقوات الفرنسية يتولى السلطات المدنية، فضلاً عن السلطات العسكرية بصفة قائد أعلى للجيش. جميلة بن إبراهيم، إستراتيجية ديغول وأساليبه القمعية للقضاء على الثورة الجزائرية، ١٩٥٨–١٩٦٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، ٢٠١٣، ص٤٩.

(46) M. Teguia, op. cit., p. 322.

(٤٧) جعفر رتبة، لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية ١٩٥٦–١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجزائر، كلية العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، ٢٠١٤، ص٨١.

(٤٨) لحنة التنسيق والتنفيذ: تكونت من (٥) قادة وهي مجلس حرب حقيقي ومسؤولة عن توجيه وإدارة الثورة من الناحية السياسية والعسكرية والدبلوماسية . المصدر نفسه، ص٨٢.

(٤٩) المصدر نفسه، ص٨٢.

(50) "Document CCE 1958. Rapport sur la situation actuelle", in Actualité de l'Emigration.Spécial, n° 187 du 26 oct. au 9 nov. 1989, pp. 42-43.

(٥١) محمد قنطاري، الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجبهة الغربية، ص١٢٦.

(٥٢) محمد عباس، نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية ١٩٥٤–١٩٦٢، الجزائر، ٢٠٠٧، ص٢٠٣.

(٥٣) المصدر نفسه، ص٢٠٣

(٥٤) يوسف مناصرية، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، سلسلة المشاريع الوطنية في البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ١٩٥٤، وزارة المجاهدين، الجزائر، ص٣٥.

(٥٥) المصدر نفسه، ص٣٦.

الملخص

واجهت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها مشكلة التسليح الذي تسبب نقصه في جعل الانطلاقة متواضعة في معظم ولايات الجزائر، وانطلاقاً من ذلك كان الشغل الشاغل لقادة الثورة هو كيفية الحصول على السلاح حتى لا تقتل الثورة في مهدها.

إنَّ الحاجة الماسة لجيش التحرير الوطني للحصول على السلاح جعل قيادة الثورة تلجأ إلى كل الوسائل واستغلال مختلف الأساليب لتوفير الأسلحة والذخائر، وكل الإمكانات الطبيعية من أجل إيصال السلاح إلى الثوار.

أصبحت مشكلة السلاح من المشاكل الملحة التي عملت جبهة التحرير الجزائرية في الداخل والخارج على إيجاد حلول لها، حتى لا تنتكس الثورة وتتراجع وتتقهقر، ومن أجل ذلك لجأ قادة الثورة إلى الوسائل كافة للحصول على السلاح من الدول الشقيقة والصديقة ومن السوق الدولية للسلاح، وتطلب ذلك أموالاً طائلة لا قبل لرجال الثورة بها، فلجأوا إلى التبرعات من الداخل والخارج، وكثفوا أنشطتهم على الصعد كافة لتأمين ذلك .

م.د.عواد إبراهيم خضر

Abstract

And it faced the Algerian revolution since it erupted armament problem which caused shortage in making a modest start in most states of Algeria, and out of that was the main concern of the leaders of the revolution is how to get the weapon so as not to kill the revolution in its infancy.

The urgent need for the National Liberation Army for weapons making Revolutionary Command resort to every means and exploit various methods to provide weapons and ammunition, and all the natural potential for the delivery of arms to the rebels.

Has become the problem of the arms of the pressing problems that have worked the FLN at home and abroad to find solutions, so as not to relapse revolution and retreat and retreat, and for that the leaders of the revolution resorted to all means to get arms from brotherly and friendly countries and the international market for the weapon, and requests that funds No penalty for men of the revolution before it, sought refuge to donations from home and abroad, and have stepped up their activities at all levels to secure it.